جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير
تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

الملتقى الوطني حول
إشكالية إستدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

# الملتقى الوطني
## حـــول
# إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

## المحاور

المحور الأول: دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المحور الثاني: الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
المحور الثالث: متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
المحور الرابع: المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المحور الخامس: دور الهيئات الحكومية في إستدامة المؤسسات.
المحور السادس: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية .
المحور السابع: قياس مؤشرات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المحور الثامن: الحلول والمقترحات لإستدامة المؤسسات الجزائرية

يـــومي
07/06
ديسمبر 2017

قاعه المحاضرات الكبرى ابوالقاسم سعد الله
بالقطب الجامعي بالشط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي-
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

| الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | |
|---|---|
| رئيس الملتقى | د. عوادي مصطفى |
| رئيس اللجنة العلمية | د. يونس الزين |
| مقرر اللجنة العلمية | د. رضا زهواني |
| رئيس اللجنة التنظيمية | د. موسى جديدي |
| نائب رئيس اللجنة التنظيمية | د. لعبيدي مهاوات |
| تاريخ إنعقاد الملتقى | يومي 06 و 07 ديسمبر 2017 |
| البريد الإلكتروني للملتقى | Durabilite39@gmail.com |

| بطاقة معلومات المداخلة | | |
|---|---|---|
| المحور رقم - - | دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤولياتها المتعلقة بالإستدامة البيئية والإجتماعية | |
| عنوان المداخلة | المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحضنة رئيسية للتحلي بالمسؤولية الاجتماعية والإرتقاء بالآداء الإجتماعي والبيئي (بالإشارة إلى دراسات لدول أجنبية) | |
| الإسم واللقب | فارس طلوش | زبير عياش |
| المؤهل العلمي | دكتوراه | دكتوراه |
| الوظيفة | استاذ محاضر | استاذ محاضر |
| التخصص | / | / |
| المؤسسة | جامعة أم البواقي | جامعة أم البواقي |
| ملاحظات | / | / |

# المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحضنة رئيسية للتحلي بالمسؤولية الاجتماعية والإرتقاء بالآداء الإجتماعي والبيئي

(بالإشارة إلى دراسات لدول أجنبية)

**ملخص:**

تعتبر المسؤولية الاجتماعية التوجه والتحدي الذي ينادي به المتخصصون في الشأن البيئي والإجتماعي ،للإرتقاء بهذين الجانبين في عالم الأعمال وخاصة في المؤسسات الكبيرة، لمساهمتها الكبيرة في تحقيق قيم إقتصادية وإجتماعية، مع إغفال دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تتبنى هذا التوجه بشكل آلي، نظرا لميزات تميزها عن المؤسسات الكبيرة، من ذلك النظرة المجتمعية لقيادتها ونشاطاتها وقدرتها على التكيف والإنضباط بمتطلبات هذا التوجه في أقل فترة زمنية وبتكاليف منخفضة، كما يشكل لها هذا التوجه ميزة تنافسية جديدة ومستدامة تجاه أسواق تعد فيها التحلي بالمسؤولية الاجتماعية وطرح منتجات متوافقة مع متطلباتها شرطا للتعامل فيها، وهو التوجه الذي يجب أن تأخذ به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لما يحقق لها ذلك ميزة تنافسية، فإن لم يكن ذلك على المدى القصير فسيكون على المدى الطويل وخاصة من أجل التعامل مع الأسواق الخارجية بكل أريحية.

**الكلمات المفتاحية:**

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–المسؤوليةالاجتماعية–مؤشر المسؤولية الاجتماعية.

**Abstract:**

The social responsibilityis the orientation and the challenge advocated by the specialists in environmental and social affairs,to promote these two aspects of the business world, especially in large business organizations,for their significant contribution to the achievement of economic and social values,While ignoring the role of small and medium enterprises which adopt this approach automatically because of the advantages distinguish them from large organizations,From that societal view of its leadership and activities,and its ability to adapt and discipline the requirements of this direction in the least time and at low costs,it also forms,new and sustainable competitiveness towards markets where social responsibility and the provision of products that meet their requirements are a condition for dealing with them,A trend that should be taken by small and medium enterprises in Algeria if not in the short term it will be in the long run, especially in order to deal with foreign markets very well.

**key words:**

Small and Medium Enterprises - Social Responsibility -social responsibility index

الملتقى الوطني حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

**مقدمة:**

تعد المسؤولية الاجتماعية التوجه الجديد في عالم الأعمال، وهذا من أجل معالجة المشاكل الاجتماعية والبيئية التي تجلت في القصور الذي شاب التوجه الاقتصادي السائد وهو إقتصاد السوق من إنتشار مظاهر التفكك الاجتماعي وإنتشار ظاهرة الأنا وهضم حقوق الطبقات العاملة والكادحة وإنتشار مظاهر التلوث، حيث تتهم في ذلك وبشكل كبير المؤسسات الكبيرة منها والصغيرة، حيث تطالب الهيئات الحكومية وغير حكومية بتبني وتطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية فيها لتسوية ممارساتها ولتسوية جميع مظاهر هذه السلبية خاصة في المؤسسات الكبيرة، وضمن ذلك تبرز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كعنصر فعال لتطبيق متطلب المسؤولية الاجتماعية بكلأريحية وبتكاليف قليلة، وفي تحقيق المنشود من هذا التوجه أفضل من المؤسسات الكبيرة، كونها لها خصائص هيكلية وتنظيمية وتسيرية تجعل من المسؤولية توجه يندرج ضمن عقيدتها، كما أن تطبيق متطلباتها واقعيا يكون بكل يسر وأريحية وبأقل التكاليف مقارنة مع المؤسسات الكبيرة.

ضمن هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

- ماهي المزايا المتحققة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتجعل منها محضنةوآلية فعالة لتحقيق المسؤولية الاجتماعية؟

حيث سنحاول عرض لآلية هذه المساهمة، إنطلاقا من التوضيحات التي سنستقيها من طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وماهي المعايير التي تحدد معالمها عالميا؟

- ماهي المسؤولية الإجتماعية وماهي متطلبات تحقيقها من طرف المؤسسات؟

- ماهي الميزات المتوفرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تجعل من تحقيق المسؤولية الاجتماعية يتم بكل سلاسة وفعالية، وبما يمكن أن يحقق لالمؤسسات الجزائرية جانب ريادي لأعمالها؟

إنطلاقا من التصور العام للإشكالية المطروحة والتساؤلات التي تفرعت عنها، يمكن عرض الفرضيات التالية:

- تعد المسؤولية الاجتماعية اليوم التوجه المطلوب للإرتقاء بالآداء الاجتماعي والبيئي لالمؤسسات.

- تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ركيزة عالم الأعمال في الدول المتطورة والسائرة في طريق النمو.

- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ميزات ومؤهلات لتحقيق متطلبات المسؤولية الاجتماعية بكل فعالية وأريحية.

**- أهمية الدراسة:**

تتجلى أهمية الدراسة في إستعراض أهم الميزات التي تتصف بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تجعل منها تتبنى وتطبق متطلبات المسؤولية الاجتماعية بكل سهولة وبأقل تكلفة ممكنة وبالمساهمة المجتمعية أكثر من المساهمة الذاتية لها، وهذا لما قد يحقق لها القبول الاجتماعي وتحسين صورتها بما ينعكس على مكانتها السوقية وعلى مزاياها التنافسية، وهو التوجه الذي يمكن الأخذ به في الحالة الجزائرية لتحسين وضعها الحالي ولما قد يجعله مجال للتنافس،فإن لم يكن ذلك على المدى القصير فسيكون على المدى الطويل، وإن لم تستفد من ذلك على المستوى المحلي فسيكون لها منفذ رائد على المستوى الدولي.

**– أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز بعض المزايا التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يجعلها رائدة في تبني وتطبيق متطلبات المسؤولية الاجتماعية مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، وهو التوجه الذي يمكن أن يأخذ به هذا الصنف من المؤسسات لتحقيق الريادة في عالم الأعمال والمجتمع والبيئة، وبما يمكن أن يحقق لها ميزة تنافسية مستدامة وبأقل التكاليف مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.

**– حدود الدراسة:**

تتجلى حدود الدراسة في عرض بعض النماذج في الدول المتطورة خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، أما الحدود الزمانية فتجلت في الفترة التي تمت فيها هذه الدراسة والتي كانت من 2011 إلى 2016.

**1–معرض للمفاهيمالمحددةللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

بالرجوع إلى المفاهيم التي تناولت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نجد إهنا كجماع حول معاييرتحدد هذا الصنف من المؤسسات والتي تتجلىفي ثلاثةهي عدد المستخدمين،الهيكل المالي والإستقلالية[1]:

أ–**عدد المستخدمين:**إن تحديد عدد المستخدمين الذين وفقهم يتم تشخيص المؤسسة على أنها صغيرة أو متوسطة يواجه العديد من الإشكاليات، منها من هم المستخدمين الذين يأخذ بهم بعين الإعتبار في عملية التعداد، أهم أصحاب عقود العمل الطويلة المدة أم جميع الذين مارسوا النشاط داخل المؤسسة ولو ليوم واحد،بالرجوع إلى النصوص العالمية فالعمال الذين يندرجون في التعداد هم الذين أمضوا على الأقل سنة عمل والذين لهم الحق في عطلة سنوية وفي التكوين، إنطلاقا من هذه القاعدة فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المؤسسات التي ينشط فيها مابين 10 إلى 499 عامل، حسب المعايير أوروبية حديثة فقد خفض العدد من 499 إلى 250 عامل (Papoutsis 1996).

ب– **الهيكل المالي المؤسسة:** يمكن تصنيف المؤسسة على أنها صغيرة ومتوسطة كذلك على أساس رأس مالها والمتمثل في مجموع الأصول التي تدخل في عملية الإستغلال، فهذا العنصر يعد غير دقيق لأن معظم المؤسسات لا تدلي بالتصريح الصحيح بغية التهرب الضريبي وبغية عدم كشف رقم الأعمال المتعلق بالمبيعات للمنافسة، وحسب المعايير الأوربية فالمؤسسات تدرج ضمن صنف الصغيرة والمتوسطة عندما يكون رقم الأعمال أقل من 75 مليون آورو سنويا والنتيجة الصافية للدورة المالية تكون أقل من 27 مليون آورو، أما بالنسبة للمعايير الأمريكية فتصنيف المؤسسات يكون وفق قاعدة الحصة السوقية فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي لا تتمتع بإستقلالية مالية وتجارية والتي لا يكون لها صدى كبير في السوق.

ج – **الإستقلالية:**تعتبر المؤسسات صغيرة أو متوسطة كل هيكل قانوني له إستقلالية في إتخاذ القرارات، حيث تتجلى أشكال هذه الإستقلالية في:

– الإستقلالية القانونية أي لها صفة قانونية مستقلة.

– الإستقلالية المالية: حددتها المعايير الأمريكيةب25%من رأس المال الخاص من إجمالي الأصول، وحددها البنك الأوربي للإستثمار ب33% من رأس المال من إجمالي الأصول.

[1]**Colloque international francophone sur le PME**, Lille 2006.

بصفة عامة وحسب التصنيف المعتمد عالميا،والصادر من طرف المفوضية الأوربية في 03 أفريل 1996، فهو يصنف المؤسسات على أنها صغيرة ومتوسطة وفق ثلاثة معايير وهي[1]:

- توظف أقل من 250 عامل.

- لها رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 40 مليون أورو وصافي ميزانية لا تتجاوز 27 مليون أورو.

- الإستقلالية ومعنى ذلك أن عملية التسيير لا تخضع إلى التفويض أو مجلس إدارة منتخب أو سلطة مؤسسة أخرى.

حيث تواجه هذه المؤسسات في الوقت الراهن العديد من الرهانات ومن ذلك رهان المسؤولية الاجتماعية.

**2-الأبعاد النظرية والتطبيقية للمسؤولية الاجتماعية:** إن تحديد مكانة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودور هذه الأخيرة في تحقيقها، فذلك يتطلب تشريح مضامينها لمعرفة جوانب تطبيقها والمكانة التي تتسم بها هذه المؤسسات لتحقيق ذلك.

**أ-المفاهيم المحددة للمسؤولية الاجتماعية:** تعد المسؤولية الإجتماعية التوجه التي تنادي به الجهات الحكومية وغير حكومية لتلافي المشاكل البيئية المتحققة جراء النظام الإقتصادي القائم وخاصة من المؤسسات الاقتصادية، حيث تعدد المفاهيم المحددة لها ومن ذلك ما يتم عرضه في الجدول التالي:

الجدول(1) أهم تعاريف المسؤولية الإجتماعية:

| | |
|---|---|
| Robin et Reidenfach | المسؤولية الإجتماعية عبارة عن عقد إجتماعي بين المؤسسات والمجتمع لما تقوم به المؤسسة من عمليات تجاه المجتمع، حيث يشار إلى المسؤولية الإجتماعية هنا إلى النظام الفرعي أو الجزئي من العقد الإجتماعي الذي يحكم العلاقة السائدة في المجتمع وبما يحقق إلتزامات ومهام متفق عليها ضمنيا. |
| Chang et Flores | المسؤولية هي إلتزام متخذ القرار في إنتهاج أسلوب عمل يؤمن من خلاله حماية المجتمع وإسعاده ككل فضلا عن تحقيق منفعته الخاصة، حيث يشار إلى المسؤولية الإجتماعية إلى القرارات المتخذة من طرفالمؤسسة في سبيل تحقيق قيم إجتماعية والعمل على مواجهة التحديات الجديدة من خلال التأثير بقوتها على المجتمع. |
| Eilibirt et Parker | المسؤولية الإجتماعية هي التفكير السليم من طرف المؤسسات للتعايش بود وتعاون جيد مع الآخرين، من خلال عدم الإتيان بالأعمال التي من شأنها أن تسيء إلى الآخرين خاصة الأفراد الذين تتعامل معهم المؤسسة، مع التركيز على مساعدتهم لتجاوز المشكلات التي يواجهونها والتعاون معهم بتقديمهم مساعدات وإحتياجات مختلفة. |
| Wood | دمج التنمية المستدامة في إطار نمو وتطور المؤسسة، من خلال الأخذ بعين الإعتبار في نشاطاتها الأبعاد البيئية والإجتماعيةوإحترام أصحاب المصلحة (الموظفين، المساهمين، المستهلكين وجمعيات المجتمع المدني). |

المصدر: ثامر البكري، **التسويق والمسؤولية الإجتماعية**، دار وائل للنشر عمان 2001، ص25.

[1] Commission de coopération environnementale, décembre 2005.

بإستعراض هاته التعاريف نلاحظ إشتراكها في هدف واحد وهو تفاعل المؤسسة لخدمة المجتمع مع عدم إهمال الهدف الاقتصادي، حيث تتجلى أهم مجالات التحلي بالمسؤولية الإجتماعية كما حددتها لجنة التطوير الإقتصادية في[1] الرفع من الكفاءة والنمو الاقتصادي والسعي الدائم لتطوير وتدريب وتكوين المستخدمين وتمكينهم من حقوقهم المدنية والفرص المتساوية في العمل، ودعم الخدمات الإجتماعية غير الهادفة للربح ومواجهة التلوث والحد منه والعناية بالمستهلك وصحته في المنتجات المقدمة، والتعاون مع الحكومة ومؤسساتها.

أما مضمون المسؤولية الاجتماعية في الكتاب الأخضر للمفوضية الأوربية لسنة2001، فهو الدمج الطوعي للإهتمامات لإجتماعية والبيئية في المنظمات وفي أنشطتها التجارية وفي جميع العلاقات مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، في سبيل تلبية المتطلبات القانونية وتحقيق الإستثمار في الرأس المال البشري، وهو تقريبا نفس التعريف الذي أعطته محافظة المسؤولية الإجتماعية للمنظمات (ORSE) والتي حصرتهاضمن إطار تحقيق نمو وتطور المؤسسة بالأخذ بعين الإعتبار الأبعاد البيئية والإجتماعية في نشاطاتها وإحترام أصحاب المصلحة من موظفين، مساهمين، مستهلكين وجمعيات المجتمع المدني، حيث تتحق المسؤولية الإجتماعية وفقها من خلال أربعة عناصر رئيسية وهي[2]:

– الجانب الاجتماعي والمواطنة: فعلى المؤسسةإحترام السياسة الإجتماعية وحقوق الإنسان والإبتعاد عن أي شكل من أشكال العبودية والإستغلالوالإضطهاد سواء تعلق ذلك بالجنس أوالعرق.

– الأخذ بالتنمية المستدامة بصفة طوعية والإلتزام بقرارتها سواء ما تعلق بجوانبهاالإقتصادية الاجتماعية والبيئية.

– تركيز الحوار مع أصحاب المصلحة مع تحديد الكيفية والطريقة التي تأخذ بها متطلباتهم.

– توسيع التقييم ليشمل الجوانب الإجتماعية والبيئية وليس الجوانب المالية فقط.

تعد المسؤولية الاجتماعية من الحاجات الضرورية للمؤسساتلكيتنمو وتكتسب صورة وتنتج قيم، وهذا محاكاة مع هرم ماسلو للحاجيات الإنسانية، كما هو موضح في الشكل التالي:

الملتقى الوطني حول
إشكالية إستدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

[1] ثامر البكري، التسويق والمسؤولية الإجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص28.
[2] المرجع السابق، ص33.

[2] Angela portella, **l'éthique en entreprise**, éditions vocatis, Paris 2010, pp 36-37.

الشكل(1) محاكاة هرم الحاجات في تبني المسؤولية الاجتماعية لهرم ماسلو:

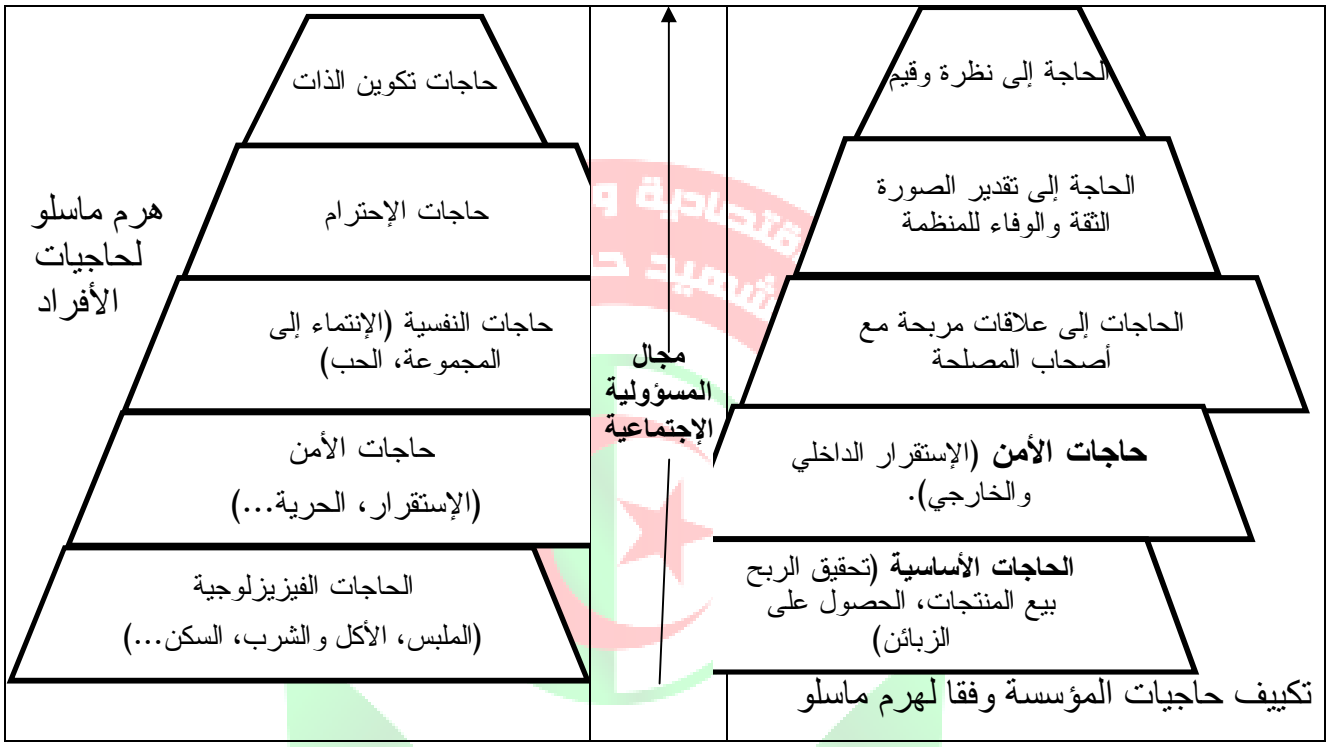


Source:FadoieMardam-Bey MANSOUR, **La Responsabilité sociale de l'entreprise**: Définitions, théories et concepts, - Centre d'Etudes Bancaires, Paris 2009.

إن حاجة المؤسسات إلى المسؤولية الاجتماعية يكون من أجل تحقيق أغراض داخلية وخارجية، داخلية للإحساس بالمجتمع الذي تنشط فيه بما ينعكس على الغرض الخارجي المتجلي في تحقيق الهدف الاقتصادي من إنشائها، فالمسؤولية الاجتماعية تعد ضرورة ملحة لتحسين صورتها السوقية بعد تحقيق الإكتفاء المادي، شأنها شأن ذلك حاجات الإنسان العادية.

من أجل ذلك طور نموذج من أربعة أبعاد يبرز تحقيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات والمتجليةفي البعدالإقتصادي والقانوني والأخلاقي والخيري، كما تمثل أولويات الإلتزام وفق شكل متسلسل بدءا بالمسؤولية الخيرية، المسؤولية الأخلاقية، المسؤولية القانونية إلى غاية المسؤولية الاقتصادية.

– المسؤولية الاقتصادية: تقوم على إرضاء المستهلكين وتوليد الأرباح للمساهمين وتوفير فرص العمل، ودفع رواتب مناسبة للموظفين والسعي لتحقيق الأهداف الاجتماعية.

– المسؤولية القانونية: تتجلى في تطبيق القانون والتصرف وفقا له.

– المسؤولية الأخلاقية: وتشير إلى التصرف وفقا لقيم معترف بها من قبل المجتمع دون الحاجة إلى ما تمليه القوانين، أي توقعتطلعات المجتمع.

– المسؤولية الخيرية: التركيز على العمل الخيري دون إنتظارمكآفأة، فالمسؤولية الخيرية تظهر في المسؤولية الإنسانية أو التطوعية، وهي المزايا التي يرغب المجتمع في الحصول عليها من المؤسسة مباشرة، ومن ذلك الدعم المقدم لمشروعات المجتمع المحلي بكافة أشكاله والمحافظة على نوعية عالية للحياة.

فيما يخص تطبيق أسس المسؤولية الإجتماعية أعطت الهيئات العالمية المهتمة بها الحرية في تحقيقها من ذلك المفوضية الأوربية، الأمر الذيأدى إلى تباين كبير فيما يخص الإطار التنظيمي الذي يتم الأخذ، كما تمت معاودة الجدال على ذلك في القمة المنعقدة ما بين 27-28 نوفمبر 2002 في بروكسل والتي ضمت ألف مشارك من قطاع الأعمال وممثلي النقابات والمنظمات غير الحكومية، أين كان التحلي بالمسؤولية الإجتماعية للمنظمات في قلب جدول الأعمال، فناقشات القمة أظهرتإنقسامات واضحة في تصميم أوجه ومجالات وتطبيقات المسؤولية الإجتماعية والتي تم الاتفاق أنها تتم تطوعيا فقط، غير أن بعض الأطرافطالبت أن يكون لها إطار تنظيمي قانوني لتكون ذات مصداقية، ومنهمBerniard رئيس الشؤون الإجتماعية التابعة للإتحادات الصناعية ونقابات أرباب العمل وجواوبرنيكا عضو اللجنة التنفيذية لإتحادات نقابات العمال الأوربيين، فهما يعتبران عدم وجود إطار تنظيمي وقانوني شيئا يعارض تبني المؤسسات هذا التوجه وبالتالي لا يكون عاملا من عوامل التقدم الإجتماعي والديمقراطي، وفي الأخير تم الإتفاق على إبقاء العمل التطوعي مع وضع نظام خاص للرقابة الداخلية وشجب عمليات التدخل القانوني وإملاء الإجراءات والمتطلبات[1].

**ب-الأبعادالإقتصادية المتحققة من تبني وتطبيق المسؤولية الاجتماعية:**تتجلى أهم الابعاد والأهداف المتحققة من تبني المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات في:

**- دور المسؤولية الإجتماعية في وضع إطار جديد للتنافسية:** تشير التنافسية بشكل عام إلى القدرة على إنتاج منتجات بالنوعية الجيدة وبالسعر المناسب بالإضافة إلى تقديم آداء عالي للمنظمة في السوق مقارنة بالمنافسين، والتي تظهر في عدة أشكال نذكر منها التنافسية التجارية والتقنية والتنظيمية والجبائية بالإضافة إلى نمط جديد من التنافسية والتي مدخلها التحلي بالمسؤولية الاجتماعية، فهذا المجال يشهد تعاظم كبير في التنافسية نظرا للرفض الاجتماعي الذي واجهته النشاطات السلبية في عالم الأعمال والتي أثرت على القيم الاجتماعية، من ذلك النشاطات الاقتصادية في قطاع الألعاب والرهانات والتبغ والكحول، حيث تشكل هذه النشاطات 3%فقط من نشاط بورصة ستنادر أندر بورز نتيجة إحجام المستثمرين على هذا النوع من الإستثمار وهذا إنطلاقا من مبدأ التحلي بالمسؤولية الاجتماعية على عكس الإستثمارات التي لها قبول إجتماعي ،والتي عرفت إرتفاعا فيأسهمها في السوق المالي خاصة في ظل ما يتم تسجيله في مؤشر FTSE4GOOD [2]، فالتنافسية ضمن هذا التوجه تقاس من خلال النتيجة الاجتماعية المتحققة، والتي من أوجهها تحقيق أرباح عادلة ما بين المساهمين والموظفين، حصول المستهلك على أحسن الأسعار، التحلي بسلوك المواطنة، التكاليف الإجتماعيةالتي تتحملها منظمة الأعمال والتي تقدر على المدى البعيد.

**-إعادة تكييف مفهوم التكاليف والتحسين في الحوكمة:** إن التحلي بالمسؤولية الاجتماعية أدى إلى إعادة تكييف مفهوم التكاليف وفق منظور جديد وهي التكاليف التي تتحملها المؤسسة لتحقيق القبول الإجتماعي والبيئي، ومن ذلك تكاليف الرفاهية الاجتماعية وتكاليف الحفاظ على الموارد الطبيعية من النفاد، وتكاليف تخطيط برامج إجتماعية تحقق منافع الاجتماعية، بالإضافة إلى متطلب وضع نظام للحوكمة لإدارة المخاطر للحد من الأخطار البيئية والإجتماعية، مع العمل ضمن خطة أساسية وهيإستدامة النشاطات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية والسعي لخلق نموذج إستهلاكي قائم على خلق أسواق جديدة لمنتجات جديدة تحقق قيم لأصحاب المصلحة والمؤسسة.

[1]FadoieMardam-Bey MANSOUR,p41.
[2]Patrick d'humiers, **Le guide du développement durable en entreprise.**eyrolles,Paris 2009, p 108.

**– التحسين المستمر للآداء من خلال الضغوط المفروضة لتحقيق النفع العام:** بالرغم من الضغوط والإنتقادات الموجهة لدمج المسؤولية الإجتماعية في نشاطات المؤسسات، خاصة من خلال ما تم طرحه من طرف Milton Friedman حول المسؤولية الإجتماعية في المؤسسات، الذي إعتبر أنها شكل من أشكال العودة للإقتصاد المخطط القائم على أسس إجتماعية، كما قال بأن المنظمات لا تمتلك النقود الكافية لإعطائها لأي شخص وهو ما يتوافق مع نظرة الليبيراليين اليساريين أمثال روبرت ريخ، الذي أشار إلى عدم إمكانية تلائم المسؤولية الإجتماعية مع نشاطات المؤسسة نظرا لما تسببه من ضغوط عليها، حيث يرى ريخ أن التحلي بالمسؤولية يجب أن يكون عبارة عن نظرة إشهارية فقط مضمونها أن المؤسسة تعمل كل ما في وسعها لتحقيق تحسين في أوضاع المجتمع دون أن يكون لذلك صدى واقعي، فهذهالتوجهات لتطبيق المسؤولية الاجتماعية واجهتها آراء أكثر رشادة من ذلك النظرة التي أطلقها الباحثان الفرنسيان Thierry etHommel و Olivier Godard، فوفقهما فالتحلي بالمسؤولية الاجتماعية يكون هذا من أجل تحقيق النفع العام، خاصة من قبل القطاع الخاص لذي يجب مراقبته من خلال وسائل الردع والمراقبة القانونية[1]، أما Laster Brown(1995) وAubertin Vivien(1998) و(2005)GadreyJany، Catrice(2005)و Bourg (2007) فيشيرون إلى دور المسؤولية الإجتماعية في تحقيق النفع العام بعيدا عن كل المناورات التي تنتهجها المؤسسات والتي تصب ضمن تحقيق المنفعة المادية،والتي تتحقق من خلال الرقابة المطبقة من طرف المنظمات غير حكومية التي يجب أن تعمل على ضبط أشكال العلاقات بين المؤسسة والمجتمع، مع القيام بعمل تفاوضي مبني على تكييف التطور الإقتصادي لتحقيق النفع العام مع التحلي بالشفافية في الإجراءات، حيث تجسد ذلك واقعيا من خلال العديد من التقنيات، كتحليل دورة حياة المنتوج الاقتصاديةوالإجتماعية والبيئية والإلتزام بالشفافية في عرض التكاليف الاقتصادية والإجتماعية والبيئية[2].

من أجل تبني المسؤولية ضمن إطار عالمي، فقد وضع من أجل ذلك تقييسة عالمية للتحقيق التوافق في التنفيذ والتمييز بين المؤسسات التي تتبناها وتطبيقها والتي على عكس ذلك، ألا وهي التقييسةISO26000 التي تم بدأ العمل به في 1نوفمبر 2010، والتي تقدم توجيهات بخصوص تطبيق المسؤولية الاجتماعية والمشاركة في تحقيق التنمية المستدامة، فالهدف من ISO26000 هو تحقيق إلتزام طوعي للقوانين المتعلقة بحقوق الإنسان، العمل والبيئة، مكافحة الفساد، الحد من ممارسات الإغراق الإجتماعي والبيئي، والإظهار الفعلي للإلتزامات الإجتماعية والمجتمعية والتحقق من إحترام الإختلافات الثقافية والإجتماعية والبيئية والقانونية وظروف التنمية الاقتصادية، مع توفير إرشادات عملية لتنفيذ المسؤولية الإجتماعية وتعزيز مصداقية التقارير حيث يطبق هذا المعيار على مختلف المؤسسات، وبالنظر إلى خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تم تطوير معيار خاص بها وهوSD21000 والذي أطلق عليه كذلك DRIRES أوCCI[3]، فالمعيار هو آداة توجيهية طوعية، لا يحتوي على متطلبات مثل المعايير المستخدمة للحصول على شهادات المطابقة، فهو يعتمد في جوانبه التوجيهية على عدة نقاط أساسية نذكر منها المسؤولية الثقافية، السلوك الأخلاقي، إحترام أصحاب المصلحة، إحترام القوانين، إحترام قواعد السلوك الدولي السوي.

فهذه المقاييس التي خصت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم وضعها إنطلاقا من المزايا التي تتمتع بها فيما يخص تبني المسؤولية الاجتماعية.

**3–دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تبني المسؤولية الاجتماعية:** في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من المزايا التي أثبتتها العديد من الدراسات والمسوح في تبني المسؤولية الاجتماعية.

[1]Patrick d'humiers, op- cit, p116.
[2]Blandine laperche- Anne marie crétieneau, L'Harmattan,Paris,2000, p91.
[3]Pierre vandeville, **audit-qualite-securite**, afnor, Paris2003, p06.

**أ–عرض لمختلف الدراسات التي تبين ريادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص تبني المسؤولية الاجتماعية:**إذا كان المقياس الحالي للآداء الاقتصادي هو الربح المتحقق من رأس المال أي إجمالي فائض التشغيل والقيمة المضافة المتحققة، فوفقا للظروف الحالية فتقييم الربح يكون بالإضافة إلى الجانب المالي بحجم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات أي التوافق مع متطلبات البيئية والتحلي بالأخلاقواالإرتقاء بالموارد البشرية وبالعلاقات مع العملاء والموردين، وهو الجانب الذي تم ويتم إلتماسه بشكل كبير من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، والذي تم إثباته في العديد من الدراسات التي تمت في البلدان المتطورة بشكل خاص، مع عدم إغفال القيام بذلك في العديد من الدول النامية والسائرة في طريق النمو، فأول مرة تم إثبات فيها الدور الكبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق مسؤولية إجتماعية تجاه بيئتها فكان من خلال 100 دراسة تمت في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تمت ضمن ثلاثة أنماط وهي:

– دراسة الأحداث.

– مقارنة الحافظة الأفضل للمؤسسات مقارنة بالأسوأ في فئتها.

– دراسات قياسية على عينات كبيرة وعلى بيانات مقدمة.

حيث أثبتت الدراسات أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبذل جهودا أكبر بستة مرات لدمج المسؤولية الإجتماعية مقارنة بالمؤسسات الكبيرة الحجم، كما تتعاون بسهولة مع المنظمات والجمعيات غير حكومية على عكس المنظمات الكبيرة[1].

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجاوزت حدود الحملات الإعلانية في تبني المسؤولية الاجتماعية، إلى الإستجابة لمتطلبات وتوقعات أصحاب المصلحة.

ما أثبت فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تبني المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، الإستطلاعات التي قامت بها المفوضية الأوربية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 2011، فمن مجموع 100 مؤسسة الأكبر في العالم، ف30% منها تقوم بنشر تقارير عن المسؤولية الاجتماعية بصفة تطوعية، بعدما كانت في سنة 25% في سنة 2012 و2013.

حسب دراسة أخرى من طرف نفس الهيئة على عينة تقدر ب2500 مؤسسة صغيرة ومتوسطة سنة 2015،ف93% تصدر تقارير خاصة بمسؤوليتها الاجتماعية بصفة تطوعية كذلك، بعدما كانت 71% سنة 2013، و64% سنة 2012.

وعند إجراء إستطلاعل766 مسؤول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص الإلتزامات بالمسؤولية الاجتماعية، ف93% من أصحاب المشاريع يرون أن موائمة القضايا المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية تعد جانب من جوانب نجاح مشاريعهم.

فالمسؤولية الاجتماعية تعد اليوم جانب محدد للفشل أو النجاح في السوق، فالجهات الفعالة الخارجية والتصرفات الفردية للمستهلكين من خلال هذاالجانب لها تأثير كبير على التقبل في السوق، عليه فالمسؤولية الإجتماعية تعد اليوم نظام لتصحيح الوضع تجاه الضرائب الإجتماعية والبيئية، فالطوعية والإلتزام الاقتصادي والإجتماعي للمؤسسات يعد آلية لتحسين الوضع وإستعاب الآثار الخارجية.

[1]Salima Benhamou, Marc Arthur, RSE et competitivité, université paris ouest Nanterre, janvier 2016,p11

فيما يخص آراء المستهلكين حول أصناف المؤسسات التي تتبنى المسؤولية الاجتماعية بكل فعالية، وفقا للدراسة التي تمت من طرف نفس الهيئة أي المفوضية الأوربية على عينة من مستهلكين أوربيين في 27 دولة سنة 2001 لم يذكر عددهم، فإن حوالي 41% منهم يرون أن المؤسسات الكبيرة هي التي تضمن الحقوق الاجتماعية لموظفيها والمحيطين بها، في مقابل ذلك ف48% يرون بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي تقوم بذلك بفعالية أكبر، وتقريبا هي النسبة التي تم تسجيلها في فرنسا أي 48%، مقابل 90% في الدنمارك و87% في فلندا، 37% في ألمانيا.

فيما يخص رؤيتهم تجاه المسؤولية الاجتماعية، ف50% يرون بأنها ضمان حقوق الموظفين، 41% يعتبرون بأنها الممارسات التجارية السلبية مثل التضليل، 39%يرون بأنها الحد من التلوث البيئي، 35% تحسين ظروف العمل، 37%الإمتثال للقوانين.

كما بينت دراسة أوربية أخرى بأن هناك فجوة تقدر بالمتوسط ب13%بين المؤسسات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة فيما يخص مؤشرات التحلي بهذه المسؤولية كما تم تسجيل تباين في تطبيقها، حيث قدر الإختلاف ب5% فيما يخص إقامة علاقات حسنة مع الزبائن، 20% فيما يخص تحسين آداء الموارد البشرية، كما أن التحلي بالمسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سيكون لها تأثير إيجابي مضاعف مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، كون العديد من المؤسسات الصغيرة تورد منتجات نصف مصنعة للمؤسسات الكبيرة، فإذا كانت مسؤولة فسينعكس ذلك مباشرة على المؤسسات الكبيرة.

ضمن دراسة أخرى تمت في فرنسا عام 2008من طرف Berger DouceSandrineعلى عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يتم ذكر حجمها، وصلت إلى نتيجة مفادها أن 66% من هذه المؤسسات كلفت شخصا واحد على الأقل يقوم على شؤون تحقيق المسؤولية الاجتماعية، كما أثبتت دراسة أخرى قامت بها نفس الباحثة إستعداد ما بين 88%و92% من رؤساء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للخضوع إلى تكوين والمرافقة التي تخص المسؤولية الاجتماعية على عكس المؤسسات الكبيرة التي تتفادى ذلك، وعليه فعامل القيادة الشخصية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد عامل رئيسي لتحقيق المسؤولية الاجتماعية في هذه المؤسسات، كما بينت الدراسة أن 75% من المؤسسات الصغيرة التي تبنت متطلبات المسؤولية الاجتماعية يعود ذلك إلى القائمين عليها على عكس المؤسسات الكبيرة.

كما هناك من يرجع ريادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تبني المسؤولية الاجتماعية إلى مكانتها في النسيج الاقتصادي، أينتحتل 97% من إجمالي المؤسسات في العالم، حوالي 20 مليون مؤسسة سنة 2011 في أورباوالتي تساهم بحوالي من 40-60% من الناتج الإجمالي الخام لمجموع دول الإتحاد الأوربي، كما تشغل 70% من اليد العاملة الناشطة عالميا حسب منظمة التعاون والتنمية، حيث يمكن إبراز مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة مع المؤسسات الكبيرة في الجدول التالي:

الملتقى الوطني حول
إشكالية إستدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

جدول(2) مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن المجاميع الاقتصادية الكلية:

| | المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | المؤسسات الكبيرة |
|---|---|---|
| **العدد الإجمالي** | 20796<br>%99.8 | 43034<br>%0.2 |
| **عدد العمال** | 87460<br>%66.9 | 43257<br>%33.1 |
| **القيمة المضافة المتحققة (بالمليون آورو)** | 3492979<br>%58.4 | 2485457<br>%41.6 |

Source : valerieswaen, integration de la RSE en PME au moyen de la norme ISO26000, specific et adaptations, universite catholique de louvain, 2012, p33.

فالجدول يبين لنا المكانة الاقتصادية الهامة التي تتصف بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما ينعكس على فضلها في تبني وتحقيق متطلبات المسؤولية الإجتماعية.

**ب–أهم المزايا المساهمة في ريادة ريادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص تبني المسؤولية الاجتماعية:** إن القدرة الكبيرة التي تمتاز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص التحلي بمبادئ المسؤولية الاجتماعية ترجع إلى المزايا التالية[1]:

– تميل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن إلى إحتلال مكانة كبيرة في عمليات الإنتاج الكبيرة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.

– التمركز الإقليمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يؤدي إلى تعزيز قدرتها الاجتماعية في التأثير.

– تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مختبرات للنمو والإبتكار وتطوير المنتجات خاصة تلك المتناسبة مع متطلبات المسؤولية الاجتماعية، كما تعد مشاريعها أساس للنمو الطويل الأجل.

كما أنتبني المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر شيء بديهي، نظرا لأسباب التالية[2]:

– أسلوب الحوكمة والعلاقات الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– القرب من جميع أصحاب المصلحة، فهذا النمط من المؤسسات يعد متعايش إجتماعيمعهم.

– الأثر المباشر لعملها على النظام البيئي.

– المرونة التي يتسم بها هذا الصنف فيما يخص الإستجابة الأفضل للتغيرات.

[1] Mettre morsing, drivers of corporate social responsability in SME, copenhagen business school,2006,p05.
[2] www.archiveleschos.fr, consulter le 26-09-2017.

غير أن هناك من المتخصصين في الشأن الاجتماعي من يرجعها إلى الصفات التالية التي تمتاز بها هذا الصنف من المؤسسات دون غيرهم[1]:

– المركزية: القرب والموائمة مع الأهداف والمهمات الخارجية.

– الإستباقية: درجة التوقع العالية فيما يتعلق بالإتجهات الاجتماعية الجديدة.

– الطوعية: درجة عالية من المرونة بالنسبة لإتخاذ القرارات وغياب قيود خارجية مفروضة.

– الرؤية: الممارسات واضحة تجاه جميع أصحاب المصلحة.

– الإعتماد: القدرة على ملاحظة عوائد التحلي بالمسؤولية الاجتماعية بصفة ذاتية.

كما تعد هذه العناصر الخمسة أهداف إستراتجية تحققها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تبني المسؤولية الاجتماعية، والتي تم إختبارها من طرف husted بعد دراسة أقامها على 110 مؤسسة صغيرة ومتوسطة إسبانية، كما وصل إلى أن عناصر االرؤية والمركزية والطوعية تعتبر محفزات للإبتكار داخل هذه المؤسسات، خاصة الإبتكار المسؤول والذي يندرج في صميم الإلتزام التنافسي ضمن هذا التوجه.

والجدول التالي أهم العناصر المحفزة على تبني المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

جدول (3) يبين أهم محفزات تبني المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

| الجهة المهتمة | طبيعة التحفيز |
|---|---|
| القائمين على المؤسسة | – الطبيعة الإدارية الفردية تؤدي إلى تحقيق محفزات فردية، والمسؤولية تكون مباشرة.<br>– المعرفة السريعة لمتطلبات المسؤولية الإجتماعية.<br>– القدرة السريعة على الإنفتاح على أصحاب المصلحة. |
| القدرة التنظيمية | – القدرة على التوافق السريع مع أصحاب المصلحة داخليين كانوا أو خارجيين.<br>– قنوات التواصل واضحة مع القدرة على الإتصال السريع.<br>– صغر البنية والضغط الإجتماعي الضعيف يسهم في إظهار توجه مجتمعي.<br>– القدرة على تحقيق ملائمة سريعة للبنية التنظيمية على أساس مجتمعي.<br>– القدرة السريعة على تحقيق صورة حسنة أمام المحيطين بها. |
| أصحاب المصلحة | **الموظفين**<br>– الإتصال السريع والبسيط بين المدير والموظفين.<br>– القدرة على تحقيق فهم جيد للرهانات الاجتماعية.<br>– التأثير الإيجابي والسريع على عائلات الموظفين.<br>– المسؤولية مشتركة بين الموظفين والمؤسسة. |

[1]Aachedbocquet, caroline, profil des entreprises en matiere du rse et innovation technologique,2013 ;p135.

| | |
|---|---|
| | **الزبائن**<br>– التأثير المباشر للزبائن والقدرة الكبيرة على التفاوض بشأن القضايا المجتمعية.<br>– القدرة على التأثير وتعبئة الرأس المال الاجتماعي.<br>– القدرة على التفاوض والرقابة لجلب مواد أولية تحقق عملية إنتاج متوافقة مع متطلبات المسؤولية الاجتماعية. |

Source : valerieswaen, integration de la RSE en PME au moyen de la norme ISO26000, specific et adaptations, universite catholique de louvain, 2012, p49.

إن تبني المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتم بسلالة وبصورة آلية نتيجة العديد من الخصائص والميزات التي تتصف بها، والموضحة في الجدول التالي.

جدول(4)الميزات والخصائص التي تجعل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتبنى المسؤولية الاجتماعية:

| أهم جوانب الخصائص | مضامين التميز |
|---|---|
| خصائص مرتبطة بالقائمين عليها | – أسلوب التسيير شخصي أساسه تحقيق العقلانية الاقتصادية، السياسية والعائلية.<br>– المسؤولية المباشرة للمدير.<br>– التخصص بسيط<br>– القدرة على إكتساب المعلومات المتعلقة بالمسؤولية بكل سهولة |
| خصائص مرتبطة بالقيمة الجوارية | – التنظيم غير سلمي.<br>– سهولة التواصل ما بين مختلف الوظائف.<br>– ضعف تخصص الموظفين<br>– العلاقة الجوارية مع السوق. |
| خصائص مرتبطة بالقيمة التفاعلية | – ضعف السلطة في التفاوض.<br>– الروافد البسيطة نحو السوق.<br>– الإستقلالية المالية والتسييرية |

Source : ValerieSwaen, integration de la RSE en PME au moyen de la norme ISO26000, specific et adaptations, universite catholique de louvain, 2012, p22.

**ج–المزايا المستقاة عالميا من تحلي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمسؤولية الاجتماعية:** إن تبني وتطبيق المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حقق لها وفقا لمسوح عالمية منها العديد من المزايا نذكر منها:

– 32% أبلغت أن ذلك يؤدي إلى تحفيز الموظفين.

– 31.2% أبلغت أن ذلك يؤدي إلى تحسين صورتها.

– 30.1% أداة لمواجهة الأخطار المتعلقة بالجانب البيئي.

- 8.4% لتطوير منتجات جديدة.

ووفق مسح أجرته المؤسسة العالمية للمسؤولية الاجتماعية شمل 85002 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وجد أن التحلي بالمسؤولية الاجتماعية حقق ارتفاع في أرباحٍ رأسمالها بما قدره 15%، كما حقق كذلك ارتفاع في قيمتها المضافة ب10%.

ووفق تقرير قدمه مؤشر المسؤولية الإجتماعية في فرنسا VIGEO لذي أنشأ عام 2002، فالتحلي بالمسؤولية في المنظمات الصغيرة والمتوسطة أدى إلى زيادة إنتاجية العمال ب16%، كما حققت مزايا عديدة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة يمكن توضيحها في الجدول التالي:

جدول(5) المزايا المتحققة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة:

| | المؤسسات التي تعرف المسؤولية الاجتماعية وتقوم بجهود في سبيلها | تطوير منتجات جديدة في سبيل التحلي بالمسؤولية الاجتماعية % | التحلي بإدارة المخاطر في سبيل التحلي بالمسؤولية الاجتماعية % | تحفيز العمال نتيجة التحلي بالمسؤولية الاجتماعية % | تحسين صورة المؤسسة نتيجة التحلي بالمسؤولية الاجتماعية % | إحترام البيئة والمواطنين نتيجة التحلي بالمسؤولية الاجتماعية % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **مجموع المؤسسات** | 42318 | 8.4 | 30.2 | 32.2 | 31.2 | 65.7 |
| عدد العمال من 10-49 | 29713 | 7.9 | 28.7 | 31.7 | 30.5 | 66.2 |
| عدد العمال من 50-249 | 9331 | 9 | 33.7 | 34.5 | 32.1 | 64.1 |
| عدد العمال من 250-499 | 1669 | 9.6 | 34.9 | 28.2 | 35.4 | 66.1 |
| عدد العمال أكثر من 500 | 1605 | 13.1 | 32.3 | 32.1 | 33.8 | 65.6 |

Source :Salima Benhamou, Marc-Arthur Diaye,Responsabilité sociale des entreprises et compétitivité,Université Paris-Ouest Nanterre, 2016, p52.

الملاحظ من الجدول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي تحوز على النسبة الأكبر فيما يخص التحلي بالمسؤولية الاجتماعية، والتي إنعكست عليها إيجابيا خاصة فيما يخص تحفيز العمال وطرح منتجات جديدة وتحسين صورتها.

حيث يتطلب تبني وتفعيل المسؤولية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منهجية خاصة، حققت النتائج المرجوة في المؤسسات التي تبنتها.

**د–المنهجية العامة للتحلي بالمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** إن المنهجية العامة المجمع عليها للتحلي بالمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتجلى في الخطوات الستة التالية[1]:

–إقامة قاعدة للبيانات لتبادل المعلومات من أجل المساعدة هذا الصنف من المؤسسات في وضع مشاريع مبتكرة تخص تحقيق مسؤولية إجتماعية، وكذلك من أجل التعاون الوثيق مع جميع أصحاب المصلحة وتبادل الخبرات وردود فعل الجهات الفاعلة.

– تعزيز برامج الرعاية الخيرية: أين يكون ذلك على المستوى المحلي وعلى المستوى الدولي، حيث يكون هذا الأخير من خلال عمليات التصدير، حيث يمكن لهذه المؤسسات من أن تستفيد من خبرات المؤسسات الكبيرة في ذلك.

– الحصول على شهادات وعناوين بيئية تبرز أن المؤسسة مسؤولة إجتماعيا، حيث يعد ذلك وسيلة لتعزيز المسؤولية الاجتماعية بكل مصداقية وشفافية.

– وضع نظام متكامل لمرافقة هذه المؤسسات في منهج المسؤولية الاجتماعية، وهذا من أجل تحقيق إتساق عام بين ممارسات المسؤولية الاجتماعية وخصائصها الهيكلية (الحجم، قطاع النشاط، إستراتجية التنمية)، وللمساعدة كذلك على توضيح هذه المجهودات المبذولة في سبيل ذلك لأصحاب المصلحة ، كما تساهم هذه المرافقة في تحقيق:

- قياس مستوى التحلي بالمسؤولية الاجتماعية خاصة تجاه أفضل الممارسات في البيئة المحيطة.
- تحسين معايير مقارنة للتحلي بالمسؤولية الإجتماعية بين المؤسسات.
- المساعدة على وضع أدوات للتقييم الذاتي وعلى الحصول على شهادات وملصقات تعزز نهج المسؤولية الإجتماعية.
- تحسين الشفافية فيما يخص تبني المسؤولية الإجتماعية من خلال المساهمة في تحسين افصاح عن جودة المعلومات غير مالية.

– إستخدام الأدوات الرقمية والتكنولوجية لتحسين الآداء الاجتماعي في المؤسسة ومن ذلك العمل على تدريب الموظفين خارج أوقات العمل والتي تتم عبر الوسائط الإلكترونية، وتنمية العلاقات مع المحيطين بالمؤسسة من خلال الشبكات الإجتماعية ومنصات التفاعل.

– إطلاق برامج لتقييم المسؤولية الاجتماعية: تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تقييم لآثار المسؤولية الاجتماعية وشروط تطبيقها على بيئتهم ووضعهم والتي تستهدف القضايا الاقتصادية والإجتماعية والبيئية.

**خاتمة:**

تعتبر ممارسة المسؤولية الإجتماعيةفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جانب جوهري لما تتوفر به هذه الأخيرة من إمكانيات تنظيمية وموارد مادية ومعنوية، وهو التوجه الذي يجب أن تأخذ به لتحقيق ميزة تنافسية ضمن توجه المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، وهو الأمر الذي تم إثباته في العديد من الإقتصاديات المتطورة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعتبر نموذج مرجعي يجب الأخذ به في الدول النامية والسائرة في طريق النمو ومنها حالة الجزائر،فرغم ما تعنيه من تأخر في مجال الاهتمام بالبيئة وبالمسؤولية الاجتماعية، فمن أجل تحسين ممارساتها والإرتقاء بمستوى حوكمتهاوآدائهاولإيجاد منفذ تسويقي ناجح بإمتياز فالتوجه نحو التحلي بالمسؤولية الاجتماعية يعد منفذ ناجح بإمتياز وإذا لم يتوفر ذلك حاليا فيمكن أن يكون على المدى المتوسط والبعيد، ومن الإجراءات المساعدة لتحقيق ذلك نذكر:

[1]Salima Benhamou, Marc Arthur, op-cit,p12-16

– التوعية الذاتية للقائمين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن ثمة توعية العاملين فيها.

– تكثيف التعاون والمرافقة بين المنظمات المهتمة بالمسؤولية الاجتماعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– سن تحفيزات ضريبية موجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإرتقاء بمتطلبات المسؤولية الاجتماعية فيها.

– مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص إنتاج منتجات بيئية مسؤولة وفي عملية تصريفها في الأسواق.

– الإعتماد على التحفيز المعنوي والمادي للإرتقاء بعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– نشر ثقافة التجارة العادلة للإرتقاء أكبر بعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن توجه المسؤولية الاجتماعية.

– العمل على توضيح ونشر الممارسات المسؤولة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما ينعكس على صورتها تجاه المؤسسات الكبيرة التي تتعامل معها، وبما يحقق ذلك من ميزة تنافسية.

– العمل على إعادة تشكيل الثقافة التسييرية من منطلق تحقيق الربح المطلق إلى منطلق النشاط المجتمعي والفائدة للجميع.

**المراجع:**

المصدر: ثامر البكري، التسويق والمسؤولية الإجتماعية، دار وائل للنشر عمان 2001، ص25.

- Aachedbocquet, caroline, profil des entreprises en matiere du rse et innovation technologique,2013
- Angela portella, l'éthique en entreprise, éditions vocatis, Paris 2010,

- Blandine laperche- Anne marie crétieneau, L'Harmattan,Paris,2000.
- Colloque international francophone sur le PME, Lille 2006.
- Commission de coopération environnementale, décembre 2005.

- FadoieMardam-Bey MANSOUR, La Responsabilité sociale de l'entreprise: Définitions, théories et concepts, - Centre d'Etudes Bancaires, Paris 2009.

- Mettre morsing, drivers of corporate social responsability in SME, copenhagen business school,2006,
- Patrick d'humiers, Le guide du développement durable en entreprise.eyrolles, Paris 2009

- Pierre vandeville, audit-qualite-securite, afnor, Paris2003
- Salima Benhamou, Marc Arthur, RSE et competitivité, université paris ouest Nanterre, janvier 2016
- valerieswaen, integration de la RSE en PME au moyen de la norme ISO26000, specific et adaptations, universite catholique de louvain, 2012
- www.archiveleschos.fr,